

## أضواء

◆ جاسر الجاسر ◆

## البيروقراطية تعرقل معالجة المشاكل العالقة



JAZPING: 11

الإشكالات الكبرى دائماً يتصدى الكبار لحلها، والمساعدة في معالجتها ما عجزت عنها المبادرات والجهات المختصة بما فيها الوزارات ولهذا فكثير من المعوقات تترامق إلا أن يبادر من بيده الأمر لحسم الوضع ووضع الأمور في نصابها، وهذا ما هدف إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

عبدالعزیز وسعى إلى معالجة القصور السابق وسد الثغرات التي أثرت سلباً على العديد من فئات المجتمع. الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين سواء الثلاثة عشر الأولى التي أعقبت عودته معالي بحفظ الله أو العشرين التي صدرت في جمعة الخير في الثالث عشر من ربيع الآخر، فهذه الأوامر الملكية الثلاث والثلاثون هدفاً لمساعدة المواطنين ومعالجة القصور الذي تراكم نتيجة الإجراءات والتثبيث بالقوالب التقليدية لما اعتادت عليه الإدارة الحكومية.

ومن هنا هدفت الأوامر الملكية إلى تجاوز العقبات البيروقراطية بحيث صدر من أعلى سلطة في البلد، واقترن بالتنفيذ بمتابعة من الملك شخصياً.

وخادم الحرمين الشريفين يسعى ويعمل من أجل خدمة الوطن والمواطنين ويبحث عن كل الوسائل التي تساعد المواطنين على تجاوز العوائق التي تعترض حياتهم العملية والعيشية، ولهذا فإن هدف الأوامر الملكية المعالجة وليس البحث عن توفير المال من خلال العودة إلى القرارات والإجراءات التي ترسخ البيروقراطية، فقد أمر خادم الحرمين الشريفين بتبسيط كافة المواطنين والمواطنات المعيّنين على كافة البنود ويتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة، كما يشمل من يعملون في الأجهزة الحكومية ويتقاضون رواتبهم من خارج الميزانية العامة (ممثل صندوق الطلاب والطالبات، دعم الفروع الإيوائية، الغلال والأوقاف، المتعاقد معهم في كليات خدمة المجتمع والتعليم المستمر... الخ) كما يشمل المعيّنين على (لائحة

المستخدمين، بند الأجور، وبند (105) ممن تم تعيينهم أو التعاقد معهم بعد الأمر الكريم رقم (8422 م ب) وتاريخ 25-6-1426هـ ممن يحملون مؤهلات علمية ويزاولون أعمالاً لا تتفق مع طبيعة الأعمال التي تشملها مسميات الوظائف المنصوص عليها في تلك اللائحتين، وأن يكون التثبيت عن طريق لجنة مشكلة من وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية والجهة ذات العلاقة وفق ضوابط تضعها وزارتا الخدمة المدنية والمالية وأن يكون التثبيت لمن تثبت الحاجة الفعلية إلى تثبيتهم وأن يكون على مراحل اعتباراً من العام المالي القادم 1433 - 1434هـ وذلك بحسب الوظائف التي تعتمد في ميزانية وزارة المالية لهذا الغرض، إلا إذا كان لدى الجهة الحكومية شواغر فيتم التثبيت عليها هذا العام بعد موافقة اللجنة.

وقد أوضح وشرح وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد بن علي الفايز النصوص والمضامين الخيرة مؤكداً أن:

أ - على الجهات الحكومية الالتزام بما ورد في الأمر الكريم رقم (8422 م ب) وتاريخ 25-6-1426هـ من حيث عدم التعيين على وظائف المستخدمين ووظائف بند الأجور وبند 105 إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال التي تتفق وأهداف تلك اللوائح.

ب - لا يتم شغل وظائف البنود إلا من خلال نظام الوظائف المؤقتة الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م - 30) وتاريخ 12-9-1385هـ، وأن يلتزم بالضوابط الواردة بهذا النظام بما في ذلك عدم استمرار التعاقد معه أكثر مما يسمح به النظام كوظيفة مؤقتة.

ج - يوقف اعتماد البنود التي لم يعد لها حاجة أما البنود التي لها حاجة فيجب ألا يتم التعاقد عليها إلا من خلال الإعلانات العامة وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين المؤهلين تأكيداً للأمر الكريم رقم (7347 - م ب) وتاريخ 23-9-1429هـ القاضي بأن على المؤسسات والهيئات العامة والصناديق والجهات الحكومية التي لديها بنود للتوظيف بضرورة طرح وظائفها التي ترغب في شغلها في وسائل الإعلام الملائمة.. وذلك لفتح المجال لجميع المواطنين والمواطنات على حد سواء للتقدم إلى تلك الوظائف).

وهكذا فإن خادم الحرمين الشريفين يطلب معالجة مشكلة قطاع كبير من المواطنين وليس تعقيدات الإجراءات التي لا تزال تمارسها لجنة تثبيت العاملين على البنود والتي تتعرض لها المعلمات في قطاع محو الأمية.

#### للتعليق:

بلاك بيري: إنشاء PIN، مع وضع رقم الـ «JAZ PING» في خانة الموضوع، وترسل إلى (22662F71) (22662F01) (22663042)



● رسالة قصيرة SMS: تبدأ برقم «JAZ PING» وترسل إلى كود: الاتصالات السعودية: (82244) - موبايلي: (6709)